

The impact of the application of the value-added tax on the financial performance of Saudi joint-stock companies

Abdulelah Hussin Alzulfah

Adel Gharib

Ibn Rushd College for Management Sciences

Abstract: The purpose of this study was to measure the effect of the application of VAT on financial performance in a sample of companies operating in the sectors (retailing of luxury goods, food fragmentation, agriculture and transportation). Linear regression method was used to measure relationship and effect by using STATA in standard analysis and economic models and appreciation.

The study found that the financial variables (sales volume, company size, value added tax) accounted for 0.36% of the change in the value of the value added tax. ROA, while 0.64 is the effect of other factors.

Based on the results of the study, the study reached several recommendations, the most important of which was to conduct extensive economic studies related to the effect of value added on the indicators of profitability, liquidity and other financial indicators in all Saudi companies so that the results can be generalized. Companies must also develop manufacturing and marketing strategies that mitigate the impact of VAT, so that they can increase sales and maintain their usual profit levels.

Keywords: value-added tax, financial performance, net sales, return on assets

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية

عبدالإله حسين ال زلفة

عادل غريب

كلية ابن رشد للعلوم الإدارية || المملكة العربية السعودية

المخلص: هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي في عينة من الشركات العاملة في القطاعات (تجزئة السلع الكمالية، تجزئة الأغذية والزراعة والنقل) وتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي لقياس العلاقة والاثر عن طريق استخدام برنامج STATA في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومعدل العائد على الأصول للشركات في عينة الدراسة، كما بينت النتائج أن المتغيرات المالية (حجم المبيعات - حجم الشركة - ضريبة القيمة المضافة ومعدل العائد على الأصول) تفسر ما نسبته 0.36 من التغير في معدل العائد على الأصول، بينما 0.64 يعد تأثيرها لعوامل أخرى. بناء على نتائج الدراسة قد الباحثان توصيات ومقترحات: يعمل دراسات اقتصادية موسعة تتعلق بتأثير القيمة المضافة على مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية في جميع الشركات السعودية بحيث يمكن تعميم النتائج. كما أنه يجب على الشركات إيجاد استراتيجيات تصنيعية وتسويقية من شأنها تخفيف حدة أثر ضريبة القيمة المضافة، بحيث يمكنها ذلك من زيادة المبيعات والمحافظة على مستويات أرباحها المعتادة.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، الأداء المالي، صافي المبيعات، العائد على الأصول.

مقدمة:

إن التنمية الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية مؤخراً، تنمية ذات أثر ملموس على النشاطات البشرية وطرق توظيف رؤوس الأموال وأساليب استثمارها، فقد ظهرت ما يعرف بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية وأخذت حيزاً كبيراً على أرض الواقع في الحقل الاقتصادي على مستوى الدولة؛ وذلك يعود لتحقيقها لمشاريع ضخمة وفعالة في المجتمع السعودي باختلاف المجالات التي تمارسها هذا الشركات المساهمة. (العصيمي، 2015: 81).

وحظي مفهوم ضريبة القيمة المضافة بالاهتمام والبحث من قبل الباحثين الاقتصاديين، فقد أكد الاقتصاديون بأن زيادة ضريبة القيمة المضافة تُعد وسيلة للنمو الاقتصادي، كما افترضت النظريات الحديثة في المحاسبة وجود علاقة طردية بين قيمة الوحدة الاقتصادية وبين قيمتها المضافة، بدليل أن قيمة الوحدة الاقتصادية تزداد بتطور إنتاجيتها وقيمتها المضافة. (شبيطه، 2005: 3).

ويمثل الأداء المالي محوراً مركزياً لمعرفة نجاح أو فشل الشركات في خططها وقراراتها الاستثمارية، من هذا المنطلق ظهرت مقاييس مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف وهي: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الكفاءة، نسب الرفع المالي، والنسب السوقية، وهي ما تُعرف بالمقاييس المحاسبية أو التقليدية، ثم بعد ذلك تم تطوير مقاييس حديثة تعمل على تقييم الأداء المالي للشركات بناءً على السوق، منها القيمة السوقية المضافة (MVA) والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ونموذج Tobin's q والتي من خلالها تستطيع الشركات المساهمة قياس أدائها المالي. (الفار، 2018: 2)

وبناء على ما سبق نشأت فكرة هذا البحث المتمثلة في دراسة مدى تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية.

مشكلة البحث:

تعتبر ضريبة القيمة المضافة واحدة من أفضل أنواع الضرائب في السنوات الأخيرة وتم تطبيق هذا النوع من الضرائب في بداية عام 2018 في المملكة العربية السعودية لأنها تحل جميع المشاكل التي نتجت عن تطبيق الضريبة العامة على المبيعات وكذا بوصفها مصدر مضمون لتحقيق الإيرادات التي تُسهم في ميزانيات الدول والإنفاق على المجالات الهامة مثل الرعاية الصحية والبنية التحتية والتعليم والدفاع، ويمثل الأداء المالي محوراً مركزياً لمعرفة نجاح أو فشل الشركات في خططها وقراراتها الاستثمارية، وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة التعرف على مدى تأثير ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، ويمكن توضيح وصياغة مشكلة البحث بشكل أفضل في التساؤل الآتي:

ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على معدل العائد على الأصول في الشركات المساهمة السعودية؟

فروض البحث:

تحقيقاً لأهداف هذا البحث تم صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر معنوي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على معدل العائد على الأصول للشركات المساهمة السعودية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف على مفهوم ضريبة القيمة المضافة.
- 2- التعرف على طبيعة الأداء المالي في شركات المساهمة السعودية.
- 3- إيضاح العلاقة بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي في شركات المساهمة السعودية.
- 4- اختبار أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على مؤشر العائد على الأصول للشركات المساهمة السعودية.

أهمية البحث:

- يستمد هذا البحث أهميته من الاعتبارات الآتية:
1. يساهم في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة للاقتصاد السعودي والمتعلقة بتأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية، لكون الشركات المساهمة تشكل المكون الرئيسي للنظام المالي في السعودية.
 2. ندرة الدراسات الحديثة التي تهتم بالشركات المساهمة السعودية؛ مما يعني وجود حاجة ملحة لإجراء العديد من الدراسات والأبحاث، من أجل وضع خبرات الأسواق الرائدة في الحسبان، مما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الإفصاح، وتفعيل دور المعلومات في هذه السوق.
 3. يمكن اعتبار هذا البحث كحجر أساس للعديد من البحوث المستقبلية حول هذا الموضوع.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: يتناول البحث أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي لشركات المساهمة.
- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الشركات المساهمة السعودية وتم اختيار أربع قطاعات فيها وهي قطاعات تجزئة السلع الكمالية، تجزئة الأغذية، الزراعة والنقل التي كانت قوائمها المالية جاهزة.
- الحدود الزمانية: خلال عام 2018م.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري.

1-2 مفهوم ضريبة القيمة المضافة:

تعد ضريبة القيمة المضافة أهم ضريبة غير مباشرة، والأكثر انتشاراً في معظم دول العالم، لما تتميز به من خصائص ومزايا لم تتوفر لأي ضريبة سلعية أخرى حيث يتحمل عبئها المستهلك النهائي ويدفعها مع ثمن السلعة المشتراة أو الخدمة المؤداة، لذا فهي توفر الحصيلة الغزيرة ومورداً مالياً هاماً للخزانة العامة حيث أنها تحصل شهرياً مما يغذي الخزانة العامة بالسيولة اللازمة لتحمل الأعباء المالية ومواجهة كافة الظروف الطارئة وبالتالي فإن أي من عمليات التهرب الضريبي التي يقوم بها المكلف بالمكوس هي معول من معاول الهدم لاقتصاد الوطن، ووسيلة من وسائل تقويض الاستقرار الاقتصادي للبلاد. (صالح، 2007: 56).

وتفرض الضريبة على القيمة المضافة المتمثلة في الزيادة في قيمة الإنتاج حيث تحتسب ضريبة القيمة المضافة عن طريق الفرق ما بين قيمة الإنتاج في بداية التشغيل في المرحلة وقيمتها في نهاية التشغيل لنفس المرحلة، وتشمل على مبدأ التعويض أو الخصم لدى كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو تقديم الخدمة وتحمل على المستهلك النهائي للسلعة أو المستفيد الأخير من الخدمة. (مهاجر، 2018: 277).

وينظر لها من جانب آخر بأنها ضريبة على الاستهلاك يتم استيفاؤها في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، وتطبق وفقاً لكمية الاستهلاك، وبمعنى آخر تلحق القيمة التي يدفعها المستهلك من أجل الحصول على الأموال أو على الخدمات. (الخرسان، 2010: 5).

وعرفت بأنها شكل من أشكال ضرائب المبيعات التي تفرض على مراحل متعددة. (بطران، 2018: 25). كما عرفها (الصادق، 1997: 62) بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على الأفراد الطبيعيين والاعتباريين ويكونوا ملزمين بدفعة بصفة نهائية دون أي مقابل لتمكين الدولة من تقديم منافع عامة.

وعرفت كذلك بأنها ضريبة تفرض على المستهلك، ويتم تحصيلها أو تجميعها بواسطة التجار المسجلين بنظام الضريبة على القيمة المضافة على معروضاتهم من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة. (فراج، 2008: 10) وفي الدليل الإرشادي لقطاع الخدمات المالية 2018 تم تعريف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع مع بعض الاستثناءات، ويتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنِّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك.

ويتم حساب ضريبة القيمة عن طريق الفرق بين ثمن بيع السلعة أو الخدمة وتكلفة المواد الداخلة في إنتاجها، أي أن القيمة المضافة = ثمن البيع - تكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج. وتعتبر هذه المعادلة عن آلية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، على أن تخضع لهذه الضريبة عمليات تسليم الأموال وتقديم الخدمات لقاء عوض والتي تتم من قبل شخص خاضع للضريبة، كما تخضع لها عمليات الاستيراد مهما كان من يقوم بها، أي أن الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على جميع الأموال والخدمات المستهلكة محلية الصنع كانت ام مستوردة. (عصيمي، 2018: 11).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن ضريبة القيمة المضافة هي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة وتلجأ إليها الدولة في سعيها إلى زيادة مواردها، وتفرض هذه الضريبة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج ويتحمل تكلفتها المستهلك النهائي للخدمة أو السلعة.

2-2 نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

تصنف ضريبة القيمة المضافة على أنها ضريبة على استهلاك السلع والخدمات. وقد اقتصر تطبيقها لدى بعض الدول على المصنعين والمستوردين ولم تطبق على قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، وعادة يكون مثل هذا التطبيق المحدود مرحلياً أو خطوة إلى التطبيق الشامل، وقد اثبتت التجارب أن عدم التطبيق الشامل يؤدي إلى انحرافات اقتصادية وأنه من الأفضل تطبيق هذه الضريبة بشكل شامل على جميع القطاعات الاقتصادية منذ البداية، ويجب أن تغطي ضريبة القيمة المضافة كلا من السلع المستوردة والمنتجة محلياً وبالأسس نفسها وبما يتفق مع متطلبات التجارة العالمية. (العشماوي، 2018: 6).

وتُفرض ضريبة القيمة المضافة في معظم الحالات إذا كانت الشركة مسجلة لضريبة القيمة المضافة ببيع سلع أو خدمات «خاضعة للضريبة» في المملكة، وقد نصت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أن الضريبة تفرض على «التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل الخاضع للضريبة في إقليم الدولة العضو. (الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، 2018: 19).

ونصت المادة (2) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة على أن الضريبة تفرض على المعاملات الآتية: (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017: 4).

1. التوريدات الخاضعة للضريبة من قبل الخاضع للضريبة في إقليم الدولة العضو.
 2. تلقي العميل الخاضع للضريبة سلع وخدمات موردة له من قبل شخص غير مقيم وغير خاضع للضريبة في الدولة العضو في الحالات التي تطبق فيها آلية الاحتساب (التكليف) العكسي.
 3. استيراد السلع من قبل أي شخص.
- وتبع المملكة العربية السعودية سياسة ضريبية شاملة بوجود عدد محدود من العناصر الخاضعة للضريبة بقيمة 0% والسلع المعفاة، وفيما يلي ملخص سياسة فرض الضريبة في المملكة. (البلاد المالية، 2017: 5)
- جدول (1) ملخص سياسة فرض الضريبة في المملكة العربية السعودية

نسبة الضريبة	ضريبة المخرجات	خصم ضريبة المدخلات	نطاق التطبيق
النسبة الأساسية	5%	نعم	أغلب السلع والخدمات
0%	0%	نعم	- توريد أي نوع من أنواع الأدوية أو الأجهزة الطبية المؤهلة للضريبة - النقل داخل دول مجلس التعاون الخليجي أو النقل الدولي - توريد معادن الذهب والفضة والبلاتين ذات نسبة نقاوة لا تقل عن 99% وقابلة للتداول في سوق السبائك العالمية. - التصدير إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي
معفاة	لا يوجد	لا	- ايجار العقارات السكنية - الخدمات المالية دون رسوم أو عمولة أو حسومات تجارية صريحة
خارج نطاق الضريبة	لا تنطبق	لا تنطبق	الخدمات الحكومية (الرعاية الصحية العامة، التعليم العام، إلخ) توريد العقارات التي استخدمها أو سوف يستخدمها الشخص أو أحد أقربائه.

المصدر (بيانات مصلحة الزكاة والضرائب)

ويمكن توضيح فئات ضريبة القيمة المضافة الموضحة في الجدول (1) كما يلي: (الخدمات التحليلية في هارفارد بزنس ريفيو، 2018: 4)

وتسمى الفئة الأولى الفئة النظامية: تجبى ضريبة القيمة المضافة بمعدل النسبة النظامية 5% على جميع البضائع كالمركبات والملابس والمواد الاستهلاكية وغيرها.

أما الفئة الثانية فهي فئة نسبة الصفر: السلع الغذائية الأساسية (حوالي 90 سلعة)، والمواد الدوائية والطبية، والنفط والغاز ومنتجاتهما، والخدمات المالية، والصادرات وغيرها.

والنسبة الثالثة وهي الفئة المعفاة: المنتجات الغذائية الأساسية، والعقارات، والرعاية الصحية، والتعليم، ووسائل النقل المحلي، ومجموعة مختارة من الكيانات الحكومية والمنظمات الخيرية.

2-3 آلية التحاسب بين الشركات وهيئة الزكاة والدخل على ضريبة القيمة المضافة:

يتم التحاسب بين الشركات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة وهيئة الزكاة والدخل من خلال الاحتفاظ بالسجلات، أي أن الشخص الخاضع للضريبة يجب أن يحتفظ بكافة الفواتير والدفاتر والسجلات الضريبية والمستندات المحاسبية ذات الصلة بأنشطته الخاضعة للضريبة، على أن تشمل تلك المستندات ما يلي: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2017: 5027)

- الفواتير الضريبية والإشعارات الدائنة والمدينة التي يستلمها الشخص.

- الفواتير الضريبية والإشعارات الدائنة والمدينة التي أصدرها الشخص.
 - المستندات الجمركية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير التي قام بها الشخص.
- فعندما تباع منشأة مسجلة في ضريبة القيمة المضافة سلعة أو خدمة ما، فإنها تحسب الضريبة بنسبة 5% (النسبة القياسية) على سعر البيع النهائي، على أن تحسب المنشأة ما حصلت عليه من ضريبة عن إيراداتها؛ لتحويلها إلى الحكومة لاحقاً، وتسمى هذه ضريبة القيمة المضافة بـ ضريبة المخرجات، وعندما تقوم المنشأة بشراء السلع أو خدمات من منشأة أخرى خاضعة للضريبة؛ تقوم بدفع ضريبة بنسبة 5% على سعر الشراء النهائي، وتسمى هذه ضريبة القيمة المضافة بـ ضريبة المدخلات، ويتم حساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ حيث تسجل المنشأة إجمالي ضريبة القيمة المضافة التي حصلت عليها من الزبائن (ضريبة المخرجات)، وتطرح منها إجمالي ضريبة القيمة المضافة التي سددتها في نفس الفترة (ضريبة المدخلات) (الزهراني وآخرون، 2018: 133)
- كما يجب على المورد الخاضع للضريبة إصدار فاتورة ضريبية لكلوريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري آخر، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي، أو إصدار فاتورة مبسطة للتوريدات التي تتم لمستهلك نهائي في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد، ويجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية الواردة باللائحة التنفيذية للنظام. (الهيئة العامة للزكاة والدخل، 2018: 23)
- أما طريقة تسديد الضريبة فقد اشارت المادة (59) من اللائحة التنفيذية إلى أنه يتم تسديد الضريبة من قبل الشخص الخاضع للضريبة وفق الآتي: (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018: 5027)
- أن يسدد الضريبة المستحقة عليه عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية.
 - أن يتم سداد الضريبة من قبل الشخص الخاضع للتقييم الذي تصدره الهيئة، قبل حلول التاريخ المحدد في إشعار التقييم.
 - تسدد الضريبة في الحساب المصرفي الخاص بالهيئة.
 - يجب على من يقوم بالسداد توفير تفاصيل رقم التعريف الضريبي للشخص الخاضع للضريبة والفترة الضريبية أو الفترات الضريبية التي يتم السداد عنها.

ثانياً- الدراسات السابقة:

1. دراسة (العبدلي وآخرون، 2019)، هدفت إلى التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية تم توزيعها على (110) عينة عشوائية طبقية تشمل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز ومنسوبي هيئة الزكاة والدخل بمدينة جدة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، مساهمة ضريبة القيمة المضافة في توسيع القاعدة المالية لتوليد الإيرادات العامة.

2. دراسة (بطران، 2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطبيق محاسبة الضريبة على القيمة المضافة في ديوان الضرائب بالسودان، وبيان أثر تطبيقها على حصيلة الإيرادات الضريبة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة ديوان الضرائب في الفترة من 2010م-2015م، وتوصل الباحث إلى أن الضريبة على القيمة المضافة تمتاز بوفرة الحصيلة الضريبية وأن إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تمثل نسبة كبيرة من حجم الإيرادات الضريبية للدولة.
3. دراسة (الزهراني وآخرون، 2018) هدفت إلى استقصاء قضية ضريبة القيمة المضافة التي أثارت نقاشاً واسعاً في المجتمع الخليجي بشكل عام والمجتمع السعودي على وجه الخصوص. اهتم هذا البحث بدراسة أهمية القيمة المضافة وفوائد القيمة المضافة ومدى وعي المجتمع السعودي بضرورة القيمة المضافة والتعرف على مدى رضا الشعب على نسبة القيمة المضافة والفرق بين ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وعقوبة التلاعب بالضريبة وطرق الإبلاغ في حال وجود مخالفات في التطبيق والامتيازات التي تحصل عليها الشركات عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة، لا يوجد دراسات سابقة عن القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية لأنها إضافة جديدة في المملكة لم يسبق لاحد اصدار بحث عنها، واستخدم المنهج الإحصائي في هذه الدراسة فقد تم توزيع استبيان مكون من عدة عبارات في وسائل التواصل الاجتماعي لكي نجمع أكثر عدد آراء ممكن، أثبتت هذه الدراسة أن المجتمع السعودي على معرفة ودراية بتعريف القيمة المضافة وأيضاً راض عن هذه النسبة وهي نسبة 5% ولكن الأغلب ليس على دراية بالأمر التالية: السلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، أسباب فرض ضريبة القيمة المضافة، عقوبة التلاعب بضريبة القيمة المضافة، طريقة الإبلاغ عن مخالفات بتطبيق القيمة المضافة والامتيازات التي تحصل عليها الشركات عند تطبيق القيمة المضافة.
4. دراسة (ثابت، 2017) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال بيان أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي وفقاً للمؤشرات (نسب السيولة - نسب النشاط - نسب الربحية - نسب المديونية - نسب السوق)، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة المتمثل بكافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بالإضافة إلى الاستعانة بالقوائم المالية المنشورة لتلك الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين تمارس التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011 إضافة إلى المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار واستخدام السياسات المالية والمحاسبية في عملية التخطيط الضريبي. وقد أظهرت النتائج تأثيراً واضحاً على كل من مقاييس الأداء المالي المتمثلة في (نسب السيولة، النشاط، السوق، الربحية)، بينما لم يكن له أثر واضح على (نسب المديونية).
5. دراسة (يوسف، 2016) هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم وخصائص ومزايا تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وبيان الفاقد الصناعي وفقاً للتشريع الضريبي السوداني، والوقوف على إثر مشاكل قياس الضريبة على القيمة المضافة بالقطاع الصناعي بالسودان، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: النسب التقديرية للمصروفات وهامش الربح مدعاة للتهرب الضريبي، ارتفاع الأسعار له أثر مباشر في زيادة قيمة المشتريات مما ينعكس سلباً على زيادة القيمة المضافة المحتسبة، القيام بعملية المراجعة تتم بعد عدد من السنوات مع كبر حجم ضريبة القيمة المضافة وعدم توفر سيولة حينها. ضريبة القيمة المضافة لا تراعى مخرجات الإنتاج من حيث التالف أو الفاقد

ما تميزت به الدراسة:

ومما يميز هذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة هو الهدف من هذه الدراسة، حيث هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، أي أنها تربط بين متغيرين لم يتم الربط بينهما مسبقاً في الدراسات السابقة. وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة للتعرف على أهم المؤشرات والنسب المالية واستخدام بعضها في الاستدلال على الأداء المالي للشركات المتمثلة لعينة الدراسة، وكذا التعرف ضريبة القيمة المضافة.

3- منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث:

في هذا البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتفسير النتائج، كما تتبّع الدراسة الأسلوب القياسي، لدراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، باستخدام المصادر الأولية للمعلومات والبيانات المتمثلة في التقارير المالية للشركات المساهمة خلال عام 2018م وكذا المصادر الثانوية المتمثلة بالكتب والمجلات والرسائل العلمية والتي تناولت الموضوع.

متغيرات البحث:

- المتغير التابع: معدل العائد على الأصول.
- المتغير المستقل: ضريبة القيمة المضافة.
- المتغيرات الضابطة: المتمثلة ب:
 1. حجم الشركة (مجموع أصول الشركة).
 2. حجم المبيعات (صافي مبيعات الشركة).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق الاسهم السعودية وتكون عينة الدراسة في قطاع (تجزئة السلع الكمالية، تجزئة الأغذية والزراعة والنقل وبواقع (30 شركات) ولتحقيق أهداف الدراسة والحصول على سلسلة زمنية، تم اختيار عينة الدراسة للشركات التي تخضع للشروط التالية:

1. أن تكون مدرجة في السوق في عام 2017-2018.
 2. أن تكون قد نشرت بياناتها المالية خلال السلسلة الزمنية للدراسة في عام 2017-2018.
 3. ان تكون البيانات المالية لهذه الشركات على شكل سنوي.
- ويعود سبب الاختيار لعينة الدراسة وللفترة الزمنية للعينة إلى ان:
1. كون قطاعات تجزئة السلع الكمالية وتجزئة الأغذية والزراعة والنقل يعتبران من أكثر القطاعات التي تتأثر بشكل مباشر بضريبة القيمة المضافة وذلك لأن هذه القطاعات تتعامل بشكل مباشر مع الجمهور والذي هو من سيقوم بدفع هذه الضرائب.
 2. انه تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في بداية عام 2018، ولاختبار تأثير تطبيق هذه الضريبة على أداء الشركات تم اخذ فترة زمنية سابقة لفترة التطبيق وهي عام سابق.

جدول (2) عينة الدراسة للشركات المساهمة في السعودية

م	رقم الشركة	اسم الشركة	القطاع
1	1214	شركة الحسن غازي إبراهيم شاكر	تصنيع وتجارة الجملة والتجزئة في أجهزة التكييف المختلفة والأجهزة المنزلية
2	4003	الشركة المتحدة للإلكترونيات	تجارة تجزئة للإلكترونيات والأجهزة المنزلية
3	4008	الشركة السعودية للعدد والأدوات	تجارة العدد والأدوات
4	4050	الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات	تملك مراكز لخدمة السيارات والمسافرين واستراحات وموتيلات ومطاعم ونقل المحروقات وبيعها واستيراد وبيع المعدات والأدوات المنزلية والمشروبات والمرطبات على الطرق مدعمة بوسائل الإسعاف والصيانة الحديثة واستيراد وبيع الخامات الخاصة بالإنشاء والتشغيل وشراء واستئجار العقارات وتشغيل نادي للسيارات يصدر رخص القيادة الدولية ودفاتر العبور الجمركية تربتيك
5	4190	شركة جبر للتسويق	تجارة الجملة والتجزئة في الأدوات المكتبية والمدرسية وألعاب الأطفال والوسائل التعليمية والمطبوعات والكتب العربية والإنجليزية وأدوات الرسم والأدوات اليدوية ولوازم أجهزة الحاسب الآلي وتطبيقاتها وتجارة أجهزة الهواتف النقالة ومستلزماتها والأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة التصوير وصيانة أجهزة الحاسب الآلي والأدوات الإلكترونية. وتعمل الشركة من خلال قطاعين تشغيليين هما التجزئة والجملة
6	4240	شركة فواز عبدالعزيز الحكير وشركاه	تجارة الجملة والتجزئة في الملابس الجاهزة والأحذية لعدد من الماركات العالمية مثل لاسينزا كامايو برومود وادلس
7	4001	شركة أسواق عبدالله العثيم	البيع بالجملة والتجزئة للمواد الغذائية والاستهلاكية
8	4006	الشركة السعودية للتسويق	مجال التجزئة والتجارة والاستيراد
9	4061	مجموعة أنعام الدولية القابضة	بعمليات النقل البحري للمواشي داخل المملكة العربية السعودية وخارجها. وامتلاك جميع وسائل النقل البحري والبري اللازمة للشركة. وتجارة المعدات البحرية. وتجارة المواشي والأعلاف وكل ما يتعلق بإنتاج اللحوم ونقلها وإدارة وتشغيل المسالخ وتصنيع اللحوم
10	4160	الشركة الوطنية للتسويق الزراعي	تسويق وإنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية المحلية ولوازمها. والإتجار في المواد الزراعية ومستلزماتها. وتقديم الخدمات التسويقية للمشاريع الزراعية
11	2030	شركة المصافي العربية السعودية	تقوم الشركة بكافة
12	2380	شركة رايع للتكرار والبتروكيماويات	النقط والبتروكيماويات
13	4030	الشركة الوطنية للنقل البحري	خدمات الخطوط العامة ونقل النفط
14	4200	شركة الدريس للخدمات البترولية والنقل	الخدمات البترولية والنقل
16	2100	شركة وفرة للصناعة والتنمية	تصنيع وتعليب وحفظ ومعالجة وتطوير المواد الغذائية
17	2280	شركة المراعي	الزراعة. ومنتجات الالبان وتوزيع المواد الغذائية
18	6001	شركة حلواني اخوان	الصناعات الغذائية

م	رقم الشركة	اسم الشركة	القطاع
19	6010	الشركة الوطنية للتنمية الزراعية	صناعة الغذاء
20	6020	شركة القصيم الزراعية	الاستثمار في المجال الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني
21	6040	شركة تبوك للتنمية الزراعية	الإنتاج الزراعي والحيواني
22	6050	الشركة السعودية الأسماك	صيد الأسماك واستزراع الروبيان واستثمار الثروات المائية الحية
23	6060	شركة الشرقية الزراعية	الإنتاج الزراعي والحيواني
24	6070	شركة الجوف الزراعية	تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية والحيوية
25	6090	شركة جازان للتنمية	امتلاك واستصلاح الأراضي الزراعية وإقامة المشاريع الزراعية
26	6237	شركة سيد	خدمات الشحن
27	2130	الشركة السعودية للتنمية الصناعية	الاستثمار في المشاريع الصناعية
28	2340	شركة العبد الطيف للاستثمار الصناعي	تصنيع السجاد والموكيت والبطانيات واليااف الفاير والخيوط الخاصة بصناعة السجان
29	4011	شركة لازوردي للمجوهرات	تصنيع المجوهرات
30	4180	مجموعة فتيحي القابضة	صناعة وتجارة الكماليات المرادفة للمجوهرات

المصدر (موقع تداول السعودي)

متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

المتغير التابع: معدل العائد على الأصول.

المتغير المستقل وهو ضريبة القيمة المضافة، وتم قياسه من خلال استخدام المتغير الوهمي حيث أعطيت القيمة (1) للفترة التي تم فرض هذه الضريبة فيها واعطيت القيمة (0) للفترة التي لم تفرض هذه الضريبة فيها.

المتغيرات الضابطة وهي حجم الشركة وحجم المبيعات في الشركة.

وتم قياس هذي المتغيرات من خلال المعادلات التالية: (الميداني 2015: 145)

$$1. \text{ معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الارباح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$2. \text{ حجم الشركة} = \text{اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركات}$$

$$3. \text{ حجم المبيعات} = \text{اللوغاريتم الطبيعي لصافي مبيعات الشركة}$$

النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة:

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 VAT_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 SALES_{i,t} + \varepsilon$$

حيث أن:

ROA = معدل العائد على الأصول.

VAT = ضريبة القيمة المضافة.

SIZE = حجم الشركة.

SALES = حجم المبيعات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة التالية:

1. تم استخدام العديد من الطرق الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي (STATA) وهو عبارة عن برنامج متقدم بالتحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية إذ يقوم هذا البرنامج على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء في نموذج متكامل يهدف اختبار الفرضيات حول ظاهرة اقتصادية او مالية معينة.
2. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.
3. لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى للبيانات المتجمعة (تحليل لوحة البيانات PANEL DATD ANALYSIS) الذي يضم كلاً من خصائص البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية من خلال نموذج الاثر الثابت (FIXED EFFECT MODEL) الذي يبين ان عامل الزمن بين الشركات ثابت بمعنى ان لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن او نموذج الاثر العشوائي (RANDOM EFFECT MODEL) الذي يبين ان ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة بمعنى ان تأثير الزمن عشوائي ليس ثابت وذلك من خلال استخدام اختبار هوسمان (HUSMAN TEST) للمفاضلة بين النموذج الثابت والنموذج العشوائي وتحديد الاسلوب المناسب لتحليل البيانات وذلك من خلال قيمة مربع كاي (CHI-SQUARE(K)) مما يجعل من السهل التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المالية من خال تحليلها وصفيًا وقياسياً استناداً إلى النسب المالية والاقتصادية من اجل الوصول إلى نتائج اكثر دقة وذلك لاختبار الفرضيات ونماذج الانحدار.

التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة

الوصف الإحصائي للمتغيرات:

جدول (3) الوصف الإحصائي للمتغيرات

المتغيرات	نوع المتغير	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
معدل العائد على الأصول	تابع	ROA	-0.0012871	0.066156	-0.2487506	0.1093504
ضريبة القيمة المضافة	مستقل	VAT	0.5	0.5042195	0	1
حجم الشركة	مستقل	SIZE	6.357956	7232613	4.910758	7.790109
حجم المبيعات	مستقل	SALES	5.900461	1.027358	3.180195	7.534166

المصدر (البرنامج الإحصائي STATA)

يتضح من خلال الجدول السابق (3) الذي يصف متغيرات الدراسة، ويوضح كل من معدل العائد على الأصول والذي تراوح قيمته ما بين -0.2487506 إلى 0.1093504 وكانت ضريبة القيمة المضافة تتراوح بين 0 - 1 وهي قيمة المتغير الوهمي وحجم الشركة، وحجم المبيعات لكل متغير من متغيرات الدراسة.

معاملات الانحدار والارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (4) معاملات الانحدار بين متغيرات الدراسة

المتغير	عوامل التباين بين المتغيرات VIF	معدل التفاوت بين المتغيرات Tolerance
حجم المبيعات	2.60	0.384795
حجم الشركة	2.60	0.385299
ضريبة القيمة المضافة	1.00	0.996080

المصدر (البرنامج الإحصائي STATA)

من الجدول السابق يتبين أن معاملات التباين بين المتغيرات تتراوح ما بين 1.00 إلى 2.60 وهي أقل من الحد الأدنى المسموح به (10)، وبالتالي لا يعاني النموذج من التعدد الخطي

جدول (5) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

معدل العائد على الأصول ROA	حجم الشركة SIZE	حجم المبيعات SALES	ضريبة القيمة المضافة VAT
معدل العائد على الأصول ROA	1.0000		
حجم الشركة SIZE	0.5410	1.0000	
حجم المبيعات SALES	0.5114	0.7834	1.0000
ضريبة القيمة المضافة VAT	0.0671	-0.0032	0.0363

المصدر (البرنامج الإحصائي STATA)

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، وبين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض، أن أقوى العلاقات بين متغيري (حجم المبيعات وحجم الشركة) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.7834، وهي تعتبر مرتفعة وقد تؤدي إلى اختراق احد افتراضات تحليل الانحدار، فيما بلغت قيمة ارتباط حجم الشركة مع معدل العائد على الأصول 0.5411 وهي أعلى من 0.5 وقد تؤدي إلى اختراق افتراضات نموذج الانحدار ولكن هنا العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع فهذا لا يؤدي إلى حدوث هذه المشكلة وفي حالة حدوثها لا بد من استخدام نموذج انحدار معدل كما تم في هذه الدراسة. وبلغت قيمة ارتباط حجم المبيعات ومعدل العائد على الأصول 0.5114 وهي قريبة من المستوى المقبول 0.5 وقد لا تؤثر على نتائج الانحدار. وكانت معظم النتائج الأخرى أقل من 0.50 وهو مقبول إحصائياً.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية مستوى معنوية 5% لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على معدل العائد على الأصول.
والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (6) استخدام تحليل (ROA) (FIXED-EFFECT REGRESSION)

المتغير	معاملات الانحدار	قيمة t	مستوى الدلالة
ضريبة القيمة المضافة	.0052128	0.67	0.511
حجم الشركة	.3216546	3.59	0.001
حجم المبيعات	.0688709	2.30	0.029
R ²		0.36	
F value		9.15***	

المصدر (البرنامج الإحصائي STATA)

وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة اختبار F تساوي 9.15 للنموذج الإحصائي وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 حيث إن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0001 وهي أصغر من 0.05، ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع يتبين أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.36$ ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 36% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وأن 64% من التغيرات تعود لعوامل أخرى لم يتم دراستها في هذا البحث.

ويتبين من الجدول السابق (6) أن ضريبة القيمة المضافة ليس لها تأثير على معدل العائد على الأصول حيث أن القيمة الاحتمالية هي 0.51 وهي أكبر من 0.10، بمعنى أنه عندما تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة لم يؤدي ذلك إلى وجود أي تأثير على ربحية الشركات، وهذه نتيجة منطقية، حيث أن فرض الضرائب يحتاج إلى فترة زمنية لا تقل عن 3 سنوات لكي يبدأ ظهور تأثيرها على ربحية الشركات. وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين حجم المبيعات ومعدل العائد على الأصول حيث بلغت مستوى المعنوية 0.029 وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة 0.05، وكانت النتائج تشير إلى وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على معدل العائد على الأصول، حيث كانت القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن زيادة 1% في حجم الشركة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بمعدل 32%.

النتائج:

بناء على أهداف الدراسة خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومعدل العائد على الأصول لشركات عينة الدراسة.
2. وجود علاقة طردية بين حجم المبيعات ومعدل العائد على الأصول لشركات عينة الدراسة.
3. أثرت المتغيرات المستقلة والضابطة (حجم المبيعات - حجم الشركة - ضريبة القيمة المضافة) على معدل العائد على الأصول بنسبة 0.36 بينما 0.64 يعود تأثيرها لعوامل أخرى.

التوصيات والمقترحات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان بالآتي:

1. عمل دراسات اقتصادية موسعة تتعلق بتأثير القيمة المضافة على مؤشرات الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية في جميع الشركات السعودية بحيث يمكن تعميم النتائج.
2. قيام الشركات بإيجاد استراتيجيات تصنيعية وتسويقية من شأنها تخفيف حدة أثر ضريبة القيمة المضافة، بحيث يمكنها ذلك من زيادة المبيعات والمحافظة على مستويات أرباحها المعتادة.
3. بناء نماذج مالية تربط جميع المتغيرات المالية للشركات وتأثيراتها المتبادلة من خلال نمذجة المعادلة البنائية SEM، بحيث يتم الكشف عن أثر ضريبة القيمة المضافة بشكل أدق.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو حويلة، أمل بدر، (2012)، مدى استخدام مقاييس الأداء المالية وغير المالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة: دراسة ميدانية على الشركات العاملة في غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أبو سعد، وسيم نقولا، (2002)، الضريبة على القيمة المضافة، مطبعة صادر، بيروت، لبنان.
- أبو شقرا، أسامة كامل، (2004)، أصول تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
- اسعد، محمد العماد، (2015)، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي: دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى، السعودية.
- بطران، العباس محمد، (2018)، أثر تطبيق محاسبة الضريبة على القيمة المضافة على حصيلة الإيرادات الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- تنقال، أسامة موسى حسن، (2015)، أثر ضريبة القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- ثابت، محمد أمين، (2017)، أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
- ثابت، ناديا خالد نعمان، (2006)، الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية القيمة المضافة كبديل عنها في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
- الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- درويش، محمد كامل، (2002)، ضريبة القيمة المضافة، الطبعة الثانية، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- دزابت، خديجة؛ ومبروكة، معطالله، (2013)، تقييم الأداء المالي للمؤسسة. حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- صالح، محمد عبدالفتاح، (2007)، العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
- الصديق، بابكر إبراهيم، (1997)، محاسبة الزكاة والضرائب في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- عبده، ماجد عزت، (2012)، الجودة المدركة لخدمات المواقع الإلكترونية وأثرها في تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر طلبة الجامعات الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- العتيبي، اقبال عبد السادة، (2009)، دراسة إمكانية تطبيق فرض الضريبة على القيمة المضافة في العراق: نموذج مقترح للتطبيق في العراق، رسالة مقدمة للحصول على شهادة محاسب قانوني، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.
- العصيمي، احمد بن محمد، (2015)، دور التخطيط الاستراتيجي في ترشيد القرارات الإدارية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بمدينة الرياض، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان، السودان.
- عقل، مفلح محمد، (2009)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عقيلي، عمر وصفي، إدارة الموارد البشرية: بعد استراتيجي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- علوان، قاسم؛ والزياني، نجية، (2008)، ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم، القياس، التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العليبي، فائق سعيد، (2017)، سلوك الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على قرارات المستثمرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.
- الفار، سماح عفيف، (2018)، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة.
- فليح، حسن، (2008)، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.
- القاعي، فادي موييز، (2002)، الضريبة على القيمة المضافة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- القعايدة، فادي فلاح، (2012)، أثر الاندماج على الربحية: دراسة حالة البنك الأهلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- محمد، نوال الرشيد، (2012)، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وأثرها في الإيرادات العامة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان
- مسعودي، منار، (2015)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حجة لخضر بالوادي، الجزائر.
- المطيري، مشعل جهر، (2011)، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- المناصير، عمر عيسى فلاح، (2013)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الاردن.
- الميداني، محمد ايمن، (2015)، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة السابعة، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية.

- النحال، محمد ياسر، (2016)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Kaisa Alavuotunki, Mika Haapanen & Jukka Pirttila , (2018), **The Effects of the Value-Added Tax on Revenue and Inequality**, The Journal of Development Studies , Vol 54 ,No 9.
- Ogundajo, Grace and Onakoya, Adegbemi (2016), **Tax Planning and Financial Performance of Nigerian Manufacturing Companies**, International Journal of Advanced Academic Research, Social & Management Sciences, ISSN: 2488-9849 Vol. 2, Issue 7.